

Distr.: General
28 September 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٤٣ من قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥). وهو يغطي التطورات الرئيسية التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/486)، بما في ذلك فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع والتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والعملية الانتخابية؛ والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها. ويتضمن التقرير أيضا تقييما لنتائج الحوار الاستراتيجي مع السلطات الكونغولية بشأن استراتيجية خروج البعثة.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٢ – استمرت المشاورات بين الحكومة وأصحاب المصلحة بمختلف أطيافهم السياسية بشأن العملية الانتخابية. وأوضح الرئيس جوزيف كابيلا، في خطابه بمناسبة عيد الاستقلال في ٣٠ حزيران/يونيه، أن هذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى حوار وطني بين ائتلاف الأغلبية الحاكم، والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني. ووفقا لما أعلنته الحكومة، سيركز الحوار على الجدول الزمني للانتخابات؛ وتسجيل عدة ملايين من الناخبين الذين أصبح من حقهم أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات منذ عام ٢٠١١، وتمويل العملية الانتخابية؛ وأمن الانتخابات.





300915 290915 15-16030 (A)

وأوضحت الحكومة أن إمكانية الوساطة الدولية أو التيسير الدولي للحوار ما زالت قيد النظر.

٣ - وقد أثار الإعلان عن إجراء الحوار ردود فعل متفاوتة. ففي ٢٦ حزيران/يونيه أصدر المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بيانا أعرب فيه عن تأييده لإجراء حوار وطني يحترم الإطار الدستوري والمؤسسي القائم. واقترح المؤتمر الأسقفي أيضا تأجيل الانتخابات المحلية إلى ما بعد إجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٦. ونقلت وسائط الإعلام عن عدد من العناصر السياسية الفاعلة، من بينها بعض العناصر من الائتلاف الحاكم، إعرابها عن القلق من أن يمهد حوار وطني الطريق لتعديل للدستور، بما في ذلك بخصوص الأحكام المتعلقة بتحديد عدد الولايات الرئاسية. وفي ١٣ آب/أغسطس، حذر حزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية المعارض في بيان من أن الحوار سيقر ''انقلابا دستوريا''. وأعلنت بعض أحزاب المعارضة أنها لن تشارك في الحوار المقترح، قائلة إن ذلك الحوار قد يستغل لتبرير تأجيل الانتخابات الرئاسية من أجل تمديد ولاية الرئيس.

٤ - وأكد من جديد حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، المعارض الذي يرأسه إتيان تشيسيكيدي، أنه سيشارك في الحوار بشرط أن يجري في ظل وساطة دولية. وفي ١٧ آب/أغسطس أكد من جديد برونو مافونغو، الأمين العام للحزب، أن الحزب لن يرضى بتغيير الموعد النهائي الدستوري لإجراء الانتخابات الرئاسية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، انسحب الحزب من المشاورات مع الحكومة بشأن الحوار ودعا أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني إلى كفالة وضع جدول زمني للانتخابات بتوافق الآراء تماشيا مع الدستور ونقل السلطات سلميا.

٥ - واستمر الجدل حول الإمكانية التقنية لإجراء الانتخابات المحلية، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وإضافة إلى المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، دعا العديد من أصحاب المصلحة السياسيين من ائتلاف الأغلبية الحاكم ومن المعارضة السياسية إلى تأجيل الانتخابات المحلية إلى ما بعد إجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٦. وشددوا في ذلك على خطر حدوث تأخيرات إضافية في تلك الانتخابات نتيجة لوجود متطلبات مالية ولوجستية وقانونية وتقنية كبيرة لتنظيم انتخابات محلية في جميع أنحاء البلد وأثرها على إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦.

٦ - وواصلت الحكومة الضغط من أجل الإسراع باعتماد مشروع للقانون المتعلق بتوزيع المقاعد الخاصة بالانتخابات المحلية. وفي ٤ تموز/يوليه، افتتحت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ دورة استثنائية لدراسة القانون. واعتمد القانون بدون مناقشة من قبل الجمعية

الوطنية في ٢٥ تموز/يوليه رغم استمرار انتقاد أعضاء أحزاب المعارضة له. و لم يتوصل مجلس الشيوخ إلى توافق في الآراء بشأنه. ومع ذلك، أثناء دورة استثنائية قصيرة ثانية عقدت في ١١ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الشيوخ القانون بدون مناقشة في غياب أحزاب المعارضة التي قاطعت عملية التصويت عليه. وفي ١٣ آب/أغسطس، اعترض حزب ''حركة التجديد'' المعارض على اعتماد القانون وذلك بتقديم شكوى إلى المحكمة الدستورية، زعم فيها أن دورة مجلس الشيوخ الاستثنائية الثانية عقدت انتهاكا للأحكام الدستورية وللنظام الداخلي لمجلس الشيوخ. وفي ٢٥ آب/أغسطس أعلن الرئيس كابيلا صدور القانون.

٧ - وقد أدى إلى إعاقة الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية وتلك الخاصة بالمقاطعات على حد سواء التي كانت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد قررت إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر حدوث تأخيرات في اعتماد التشريع المعلق؛ وتحديد التقسيمات الإدارية (زيادة عدد المقاطعات من ١١ إلى ٢٦)؛ وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تسلسل الانتخابات؛ وعدم كفاية التمويل. وحتى ٢٠ آب/أغسطس كان قد صرف نحو ١٠ في المائة من المبلغ، أي ٩٥,١٨ مليون دولار. و لم تعتمد حتى الآن خطة لصرف الحكومة المبلغ المدرج في الميزانية من أجل الانتخابات المحلية والبلدية والخاصة بالمقاطعات والعامة والرئاسية وقدره ٩٠٠ مليون دولار.

٨ - وبناء على طلب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، قامت المنظمة الدولية للفرنكوفونية بعملية مراجعة في تموز/يوليه، شاركت فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، لسجل الناخبين الوطني لعام ٢٠١١، الذي رأى بعض أصحاب المصلحة الوطنيين والمراقبين الدوليين أنه كان مشوبا بعيوب. وأبرز التقرير المرحلي عن المراجعة، الذي صدر للعموم في ٣١ تموز/يوليه، عدة مسائل رئيسية تمس سجل الناخبين، من بينها الحاجة إلى تحديثه لكي يضم من بلغوا منذ عام ٢٠١١ السن القانونية التي تؤهلهم للتصويت. وكانت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد رأت أصلا أن معالجة هذه المسائل قد تؤدي إلى حدوث المزيد من التأخيرات في العملية الانتخابية.

٩ - وسُجلت تأخيرات أيضا في تنظيم انتخابات المحافظات. وعندما مضت عملية إقامة المقاطعات الجديدة البالغ عددها ٢١ مقاطعة كجزء من عملية تحديد التقسيمات الإدارية، طلب إيفاريست بوشاب، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن تبدأ في التخطيط لانتخاب المحافظين الجدد. وفي ٢٨ تموز/يوليه، أصدرت اللجنة جدولا زمنيا يحدد ٦ تشرين الأول/أكتوبر موعدا لانتخابات المحافظات.

١٠ - وأثناء جلسات الاستماع التي عقدها المحكمة الدستورية في ٤ أيلول/سبتمبر في أعقاب طلب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة فتوى من المحكمة، أعلن أوغستين ماتاتابونيو، رئيس الوزراء، أن الحكومة ليست لديها الأموال اللازمة لتنظيم انتخابات المحافظات. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة قرارها، الذي قضت فيه بأن اقتران أوجه الغموض القانونية في القوانين ذات الصلة بالافتقار إلى تمويل من الحكومة يشكل ظروفا قاهرة تجعل من المستحيل تنظيم انتخابات المحافظات. وأشارت المحكمة الدستورية في قرارها إلى موقف الحكومة وهو أن عدم القدرة على الامتثال للإطار الزمني المتوقع لعملية تحديد التقسيمات الإدارية يؤدي إلى حالة من الفوضى تهدد الأمن والنظام العامين. ونتيجة لذلك، أمرت المحكمة الحكومة بأن تضع ترتيبات انتقالية للحكم لكفالة الأمن والنظام في المقاطعات الواحدة والعشرين وصرف الأموال اللازمة لإجراء انتخابات المحافظات. وأصدرت المحكمة توجيهات أيضا إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بأن تنقح الجدول الزمني للانتخابات العامة، مع نصها على أن تبدأ انتخابات المحافظات قبل انتخابات المقاطعات. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، وجهت مجموعة من سبعة أحزاب سياسية (”مجموعة السبعة“) من الائتلاف الحاكم رسالة إلى الرئيس كابيلا حذرت فيها من مخاطر زعزعة استقرار البلد في حالة انتهاك الدستور ودعت إلى إجراء الانتخابات المحلية بعد الانتخابات الوطنية وانتخابات المقاطعات، وذلك ردا على الدورة الاستثنائية التي عقدها مجلس الشيوخ في ١١ آب/أغسطس وحكم المحكمة الدستورية الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، طُردت ”مجموعة السبعة“ من الائتلاف الحاكم.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

١١ - اتخذت الحكومة، من خلال آلية الرقابة الوطنية، خطوات للمساعدة على كفالة تخصيص ما يكفي من التمويل في مشروع ميزانية عام ٢٠١٦ للإجراءات ذات الأولوية التي حددت من أجل مواصلة تنفيذ المهام الوطنية الست لإطار السلام والأمن والتعاون.

تحقيق اللامركزية

١٢ - أنجزت رسميا في ١٩ تموز/يوليه عملية الإنشاء الإداري لـ ٢١ مقاطعة جديدة. وأصبح مجموع عدد المقاطعات الآن ٢٦. وفي ١ آب/أغسطس، أعيد تنظيم جمعيات المقاطعات الإحدى عشرة السابقة بحيث أصبحت ٢٦ وأنشأت تلك الجمعيات مكاتب المقاطعات التابعة لها، حسبما يتوخى الدستور ذلك. بيد أنها تفتقر إلى الموارد أو الهياكل

الأساسية الضرورية لكي تمارس عملها. وقد تأجلت انتخابات المحافظات، كما هو مبين في الفقرة ١٠، ولا يوجد حاليا مسؤول تنفيذي للمقاطعات.

١٣ - وقد بدأ ظهور توترات في سياق تحديد التقسيمات الإدارية وانتخابات المحافظات. ففي إقليم كاتاكو - كومي بمقاطعة سانكورو، عارض السكان المحليون إقامة مركز شرطة فرعي جديد. وأدت اشتباكات حدثت في ٧ تموز/يوليه إلى قتل أحد ضباط الشرطة وإصابة آخر؛ وحُرق أيضا مركز شرطة فرعي وعدد من المنازل على مقربة من قرية تومانا. وفي مقاطعة إيتوري، طعنت قطاعات شتى في مشروعية رئيس المنطقة الإدارية الذي بقي في منصبه كمسؤول تنفيذي مؤقت، عينه حاكم المقاطعة الشرقية السابقة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، وجه ١٠٠ من مواطني إيتوري رسالة مفتوحة إلى الرئيس كابيلا ألحوا فيها على إجراء انتخابات المحافظات على الفور.

١٤ - وقد ووفق خلال الدورات الاستثنائية التي عقدها البرلمان في الفترة ما بين ٤ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس على القوانين المتبقية لتنفيذ عملية تحقيق اللامركزية، ومن بينها القانون المتعلق بالإدارة العامة على مستوى المقاطعات وعلى المستوى المحلي. وعلى الرغم من توافق الآراء المؤيد لهدف تحقيق اللامركزية من أجل التقريب بين المؤسسات الحاكمة ودوائرها، وزيادة المساءلة، وتوجيه مزيد من الموارد إلى التنمية المحلية، فإن إقامة المقاطعات الجديدة، بدون توافر موارد إضافية لدعمها، أثار انتقادات من عناصر فاعلة سياسية شتى.

إصلاح قطاع الأمن

١٥ - كان المضي قدما في إصلاح قطاع الأمن بوجه عام محدودا في غياب استراتيجية وطنية موافق عليها. ومع ذلك تحقق قدر من التقدم بشأن الأنشطة الرئيسية المتوخاة في إطار خطة العمل لإصلاح الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، بما يشمل توعية الجمهور بشأن عملية الإصلاح؛ وإنشاء الهيكل الداعم لإصلاح الشرطة وتنفيذه؛ وتدريب وتعزيز أفراد الشرطة المتخصصين؛ وبناء الهياكل الأساسية على الرغم من قيود الميزانية. ولكن لم يكتمل بعد الإطار القانوني لإصلاح الشرطة. فهناك سبعة مراسيم رئيسية لمواصلة إصلاحات الشرطة لم تصدر بعد، والأهم بينها هي المراسيم المتعلقة بتنظيم وعمل المفتشية العامة للشرطة؛ ومسؤوليات السلطات الإدارية فيما يتعلق بحفظ النظام العام؛ والعمليات المشتركة للقوات المسلحة والشرطة في حفظ النظام العام.

توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

١٦ - بدأت الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل لتحقيق الاستقرار على مستوى المقاطعات في كيفو الشمالية بوضع برنامج لتحقيق الاستقرار في منطقة كيتشانغا، يركز على إدارة الأراضي، والأمن، وإعادة سلطة الدولة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وإجراء حوار ديمقراطي. وفي ٢٣ تموز/يوليه، عقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني لتحقيق الاستقراربرئاسة مشتركة من وزارة التخطيط والأمم المتحدة. وخصص المجلس مساهمة قدرها ٨ ملايين دولار، مقدمة من صندوق بناء السلام، للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار، خُصص منها ٥ ملايين دولار لبرنامج كيتشانغا.

الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات المالية

١٧ - في ٢ آب/أغسطس، أعلن الرئيس كابيلا قانون النفط والغاز، الذي يتضمن بعض الأحكام الابتكارية التي ترمي إلى تحسين الحوكمة في قطاع الموارد هذا، منها مثلا عمية مبسطة لمنح كتل نفطية. ويشير التقرير المتعلق بامتثال جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عام ٢٠١٣ لمبادرة شفافية صناعة الاستخراج، التي نشرت في ٣٠ حزيران/يونيه، إلى وجود اتجاه نحو الشفافية المتزايدة في قطاعي التعدين والنفط. ووفقا لما ذكره التقرير، دفعت الشركات العاملة في هذين القطاعين ١,٨ بليون دولار كضرائب ومدفوعات أخرى لوكالات تحصيل إيرادات الدولة خلال عام ٢٠١٣.

المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية

١٨ - كما هو مبين في الفقرة ٢ أعلاه، استمر الرئيس كابيلا في التواصل مع أصحاب المصلحة بمختلف أطيافهم السياسية تحضيرا لحوار وطني من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية. ولكن حدوث زيادة في الاعتقالات التعسفية وأنباء التحرش بنشطاء المجتمع المدني وممثلي وسائط الإعلام، وبخاصة في الجزء الغربي من البلد، أثار القلق بشأن تقييد الحيز السياسي وحدوث انتهاكات لحرية التعبير والرأي.

جيم - الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات التي تنفذها قوات الأمن الوطنية ضد الجماعات المسلحة

١٩ - في كيفو الشمالية، ظل تحالف القوى الديمقراطية يشكل تهديدا أمنيا في إقليم بيني رغم إحراز تقدم في عمليات سوكولا العسكرية الأولى للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. ففي خلال الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٦ أيلول/سبتمبر، شن تحالف القوى الديمقراطية عدة هجمات على المدنيين، فقتل ٥١ شخصا ونهب ممتلكات من ١٥٦ منزلا ومتجرا. ويواصل التحالف أيضا إظهار قدرته على التكيف مع الضغوط المستمرة من هذه العمليات، بحيث يفضل الآن أن يقوم بعملياته في مجموعات أكبر. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، هاجم التحالف قرية مايي – مويا، الواقعة جنوب إرينغيتي، في مجموعتين هاجمت إحداهما مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بينما قامت المجموعة الثانية بنهب القرية. وفي ٢٣ تموز/يوليه، هاجم التحالف مرة أخرى مايي – مويا، فقتل ثلاثة من المدنيين فضلا عن حرق ونهب ممتلكات. وفي الفترة ما بين ٤ و ٦ أيلول/سبتمبر، قتل التحالف وقطع رؤوس تسعة من المدنيين في القرى الواقعة شرق مباو. ويقال إن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قتلت ٣٢ من عناصر التحالف خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير.

٢٠ – واستمرت عمليات سوكولا الثانية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بوتيرة بطيئة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بدون دعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي آب/أغسطس، جددت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها، مستهدفة معاقل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية عند تقاطع أقاليم ماسيسي وروتشورو واليكالي. وكان جزء من ذلك الجهد، الذي أسفر عن حالات فراغ أمني في أجزاء أخرى من المقاطعة، هو استهداف قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لأن هياكل القيادة والتحكم الخاصة بتلك الجماعة ظلت كما هي إلى حد كبير. وفي ٣ آب/أغسطس قيل إن ١٠ من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و ٧ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قتلوا خلال اشتباك بالقرب من قرية إيهولا، وقيل إن عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قامت بالجلاء عن قرى مجاورة. وفي ١٠ آب/أغسطس، هاجمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا موقعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يقع شرق مركز واليكالي. وقد قُتل أحد جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وثلاثة من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأدى تجدد الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى تشريد عدة مئات من المدنيين في المنطقة. وفي ٣١ آب/أغسطس، قيل إن ستة من أئمة تنزانيا قد أطلق سراحهم بعد أن كانت عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد اختطفتهم من كاتويغورو بإقليم روتشورو في بداية أيلول/سبتمبر. ويُعتقد أن إطلاق سراحهم قد جاء في أعقاب هجوم شنته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على

موقع تابع للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي كيفو الجنوبية، اختبأت غالبية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في غابة إيتومبوي في إقليم موينغا. وواصلت عناصر من تلك القوات أيضا التحرك من كيفو الجنوبية إلى سلسلة جبال ميتومبا في مقاطعة تنجانيقا، من أجل استغلال مواقع التعدين في المنطقة بصفة رئيسية.

٢١ - ومن الصعب تأكيد نتائج عمليات سوكولا الثانية حتى الآن. فرغم الجهود المتواصلة والمستمرة التي بذلها ممثل الخاص، لم توافق الحكومة بعد على استئناف التخطيط المشترك والعمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ٤ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة أن نحو ٤٠٠ من عناصر تلك القوات ما زالت تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمراطية. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أوضح ريموند تشيباندا، في اجتماع مع السلك الدبلوماسي، أن عدد عناصر تلك القوات التي لا يزال يتعين تحييدها يتراوح من ٦٠٠ إلى ٧٠٠. وليس بمقدور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تؤكد أي رقم من هذين الرقمين. ولكن البعثة سجلت حدوث زيادة طفيفة في عمليات استسلام عناصر من تلك القوات منذ حزيران/يونيه. ومع ذلك، ظلت تلك القوات نشطة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وواصلت ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وكانت هناك تقارير تفيد بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا واصلت تشكيل تحالفات مع جماعات مسلحة كونغولية، ومنها بصفة رئيسية جماعة مايي - مايي نياتورا في كيفو الشمالية. وفي ٥ تموز/يوليه، نهبت تلك القوات وعناصر يشتبه في أنها من جماعة مايي - مايي نياتورا مركزا كان يجري فيه تسجيل بيانات الاستدلال البيولوجي الخاصة باللاجئين الروانديين.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، في أواخر حزيران/يونيه، في كيفو الشمالية، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات محدودة ضد جماعة مايي - مايي نياتورا حول تونغو، في إقليم روتشورو، مما أدى إلى نزوح عدة آلاف من المدنيين. وقد تراجعت عناصر الجماعة إلى متنزه فيرونغا الوطني. ولكنها، لكي تتزود بإمدادات جديدة، شنت غارات على قرى، أحيانا بالتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كما شنت هجمات على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وفي إقليم واليكالي استغلت جماعات مايي مايي، من قبيل جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل تشيكا ومايي - مايي رايا موتومبوكي، الفراغ الأمني الذي نجم عن نقل جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واشتبكت فيما بينها بشأن عمليات ابتزاز بفرض ضرائب غير قانونية، مما دفع مئات من المدنيين إلى النزوح.

٢٣ - وقد ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة في بعض أجزاء كيفو الجنوبية. فقد أفادت التقارير بأن عناصر مسلحة يعتقد أنها من القوات الوطنية لتحرير بوروندي، كانت متمركزة أساسا في إقليمي أوفيرا وفيزي، قد زادت من أنشطتها من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه. واستغلت فصائل مايي - مايي رايا موتومبوكي وغيرها من الجماعات المسلحة الكونغولية الثغرات الأمنية الجديدة الناجمة عن نقل ثلاثة أفواج تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كيفو الشمالية للقيام بعمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية. وفي إقليم فيزي، في غابة نغاندجا، واصلت جماعة مايي - مايي ياكوتومبا الاشتباك مع جماعات بانياموليغي المسلحة بصفة رئيسية في المنطقة. وقد عززت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجودها في هذه المنطقة وزادت بعثة الأمم المتحدة من تسيير دوريات لتعزيز حماية المدنيين.

٢٤ - وفي مقاطعة إيتوري، استمرت عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، بدعم جوي وبري من بعثة الأمم المتحدة. وقد قُتل ٤٩ من عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بينما استسلم ١٥٣ غيرهم وتم الاستيلاء على ٣٣ قطعة سلاح خلا الفترة التي يشملها هذا التقرير. ورغم إحراز قدر من التقدم، زاد تحرش عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بالسكان. وادُعي أن عناصر من تلك القوات اغتصبت ثلاث نساء وفتاتين في قرية كوني القريبة من أفيبا في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه، ثم قامت في ١ آب/أغسطس بإشعال النيران في منزلي زعيم قبيلة وزعيم ديني قرب غيتي. وواصلت تلك القوات أيضا الاشتباك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفاد عدد من التقارير بأن تلك القوات نصبت كمائن خلال الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس في منطقة غيتي قُتل فيها اثنان على الأقل من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٥ - وما زال يُبلغ في مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى عن أنشطة اللصوصية من قبل فلول جيش الرب للمقاومة، مع زيادة أعمال نصب الكمائن والنهب في منطقة أزاندي لصيد الحيوانات، وفي متنزه غارامبا الوطني، وفي المناطق القريبة من غابة مبومو. وظل جيش الرب للمقاومة ناشطا في المحور الذي يربط بين دونغو ودورو ونامبياباي والمحور الرابط بين دونغو وفاراجي وأبا. وفي ٦ آب/أغسطس، قيل إن عناصر من جيش الرب للمقاومة اختطفت صيادين اثنين في ناغيليدانوي وفي ٩ آب/أغسطس، قيل إن عناصر من ذلك الجيش اختطفت خمسة من المدنيين في بامونغا. وواصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وقيادة قوات الولايات المتحدة لأفريقيا، القيام بعمليات ضد

جيش الرب للمقاومة في المناطق المتضررة. وقد دعمت بعثة الأمم المتحدة العمليات بإنشاء قاعدة عمليات متنقلة في ناغيرو، بمتنزه غارامبا الوطني، من ١٠ إلى ٢٥ تموز/يوليه. وأفادت تقارير أيضا بعمل صيادين غير قانونيين يفترض أنهم من جنوب السودان في ذلك المتنزه. وفي ٦ آب/أغسطس، قيل إنهم نهبوا قرية تقع شمال فاراجي واختطفوا ثمانية من المدنيين، أطلق سراحهم جميعا بعد ذلك.

٢٦ - وفي مقاطعة تنجانيقا، بدا أن هناك تهدئة في النزاع بين قبيلتي لوبا وتوا، نتيجة إلى حد كبير لتدخل السلطات المحلية والوطنية إلى جانب جهود وساطة من بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعناصر فاعلة محلية. وقد نُقلت قوات خاصة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إقليمي نيونزو ومانونو. ويبدو أن هذا أسفر عن نتائج أولية، وإن كان قد استمر الإبلاغ عن بعض عمليات القتل الموجهة للنساء والأطفال في كلتا القبيلتين، فضلا عن الإبلاغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان تعزى إلى هذه القوات الخاصة. وفي ٦ تموز/يوله استسلم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في موكيبو، جنوب شرق مانونو، نحو ٣٣٠ من عناصر ميليشيا توا ومعاليهم (نحو ٩٠٠ شخص). ولكن حتى ١٥ آب/أغسطس رفض قادة ميليشيا توا أن يستسلموا، على الرغم من نداء من نيومبا - إيشا، أبرز قادة ميليشيا توا.

دال - الحالة الإنسانية

٢٧ - استمر تدهور الحالة الإنسانية في كيفو الشمالية وأجزاء من كيفو الجنوبية خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، نتيجة لنشاط الجماعات المسلحة، والعمليات العسكرية الجارية ضد عدد من هذه الجماعات، والاشتباكات بين القبائل، وتدفق اللاجئين من بوروندي. وفي ١٢ تموز/يوليه، حرقت عناصر مسلحة غير معروفة الهوية موقعا يؤوي المشردين داخليا في بوالاندا، في إقليم روتشورو، بكيفو الشمالية، مما أدى إلى فرار أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص. وقد أسفر هذا الحادث أيضا عن توقف الأنشطة الإنسانية في المنطقة مؤقتا.

٢٨ - ووفقا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قدر مجموع عدد المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يبلغ ٢,٩ مليون شخص حتى ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقا لذلك المكتب أيضا، يحتاج عدد من الأشخاص يقدر بما يبلغ ٧ ملايين شخص إلى الحماية والمساعدة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن هؤلاء، يعاني زهاء ٦,٦ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي. وظلت مقاطعات كيفو

الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا وإيتوري تواجه مستويات مرتفعة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

٢٩ - وحتى ٣١ تموز/يوليه كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت نحو ٠٠٠ ٢٤٣ لاجئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم أكثر من ٠٠٠ ٩٠ من جمهورية أفريقيا الوسطى ونحو ٠٠٠ ١١٥ من رواندا. وبنما أفادت الحكومة عن وجود ٠٠٠ ٢٤٥ لاجئ رواندي على الأراضي الكونغولية، يجري تسجيل بيانات الاستدلال البيولوجي للاجئين الروانديين للتأكد من الأعداد الصحيحة. ونتيجة للأزمة في بوروندي، وصل ما يقرب من ٠٠٠ ١٥ لاجئ إضافي إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ آب/أغسطس، بحيث أصبح مجموع عدد اللاجئين البورونديين نحو ٦٠٠ ٢٣.

٣٠ - وحتى ٣١ آب/أغسطس كان تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لا يتجاوز ٤٤ في المائة فقط، أي ما مجموعه ٣٠٦ ملايين دولار. وقد زار كيونغ واكانغ، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر لتقييم نطاق الأزمة الإنسانية ولكفالة أن تظل الأزمة على جدول أعمال الجهات المانحة والمجتمع الدولي بمعناه الأوسع.

هاء - التطورات الاقتصادية

٣١ - مع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية حافظت على استقرار الاقتصاد الكلي نسبيا خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، فقد أعلنت الحكومة في ٢٧ آب/أغسطس أن معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٥ يجري تنقيحه بخفضه من ٩,٢ في المائة إلى ٨,٤ في المائة، وذلك نتيجة بصفة رئيسية لانخفاض أسعار النحاس والنفط. وزاد معدل التضخم السنوي من ١,٣٨ في المائة إلى ١,٤ في المائة في الربع الثالث من العام.

٣٢ - واستمرت الشواغل بشأن استمرار التدهور في أسعار السلع الأساسية، لا سيما النحاس والذهب، وما يتصل بذلك من أثر على إيرادات التصدير، فضلا عن تأخير الاستثمارات في القطاع الخاص. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أعلن اتحاد المؤسسات الكونغولية أن إنتاج النحاس في البلد، إلى جانب إنتاج فلزات أخرى، من المتوقع أن ينخفض في عام ٢٠١٥ نتيجة في الأغلب لعدم موثوقية إمدادات الطاقة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت شركة غلينكور، التي يوجد مقرها في سويسرا، وقف إنتاج النحاس في عدة مناجم يجري تشغيلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي زامبيا لمدة ١٨ شهرا على خلفية استمرار التدهور في سعر النحاس في السوق العالمية.

واو – التطورات الإقليمية

٣٣ - أحرز تقدم محدود في تنفيذ إعلاني نيروبي المؤرخين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولكن بُذلت بعض الجهود للمساعدة على تسريع عودة العناصر السابقة في حركة ٣ آذار/مارس الموجودة في رواندا وأوغندا، وفقا للقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي ٥ آب/أغسطس، وقعت حكومتا أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اتفاقا ينص على جملة أمور من بينها إنشاء فرقة عمل وإعداد خطة لتنسيق العودة الطوعية للعناصر السابقة في حركة ٢٣ آذار/ماس من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع أن فرقة العمل اجتمعت بعد ذلك في كمبالا من ١٥ إلى ٢٣ آب/أغسطس، وقامت بأربع بعثات ميدانية في مخيم بيهانغا حيث كان قد جرى تجميع الأسرى الذين كانوا ينتمون سابقا إلى حركة ٢٣ آذار/ماس، رفضت قيادة تلك الحركة السابقة دعم عملية الإعادة المقررة، إلا إذا عولجت جوانب أخرى لإعلانيّ نيروبي تتعلق بالعفو، وإطلاق سراح الأسرى من العناصر السابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس، وعودة اللاجئين، بين مسائل أخرى. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أصدرت وزارة العدل مرسوما يمنح عفوا لـ ٩٤ من العناصر السابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس كان قد جرى تجميعها في مخيم بيهانغا بأوغندا.

٣٤ - وفي محاولة لإحياء عملية تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، اتخذ ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى عددا من المبادرات، على النحو الذي انعكس في تقريري عن تنفيذ ذلك الإطار (S/2015/735).

ثالثا – تنفيذ الولاية

ألف – الحوار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة

٣٥ - كما بينت في تقريري السابق، اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة خطوات فعالة للدخول في حوار استراتيجي منتظم للتشارك في إعداد خريطة طريق واستراتيجية خروج لبعثة الأمم المتحدة. وتضمَّن هذا إجراء تقييمات مشتركة للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنظر في الجوانب المتعلقة بالوضع الأمني، وحماية المدنيين، وإعادة سلطة الدولة، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٦ - وفي أعقاب استعراض نتائج التقييمات المشتركة للوضع الأمني في الأقاليم الثمانية والعشرين التي جرى تقييمها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، والمقاطعة الشرقية السابقة،

وكاتانغا الشمالية، جرت مناقشات مكثفة على مستوى العمل وأيضا في جلسات عامة تشارك في رئاستها وزير الخارجية وممثلي الخاص. وعقدت في ٦ و ٩ و ١٠ تموز/يوليه اجتماعات أفرقة عاملة لمناقشة النتائج والتوصل إلى اتفاق بشأن الاستنتاجات والتوصيات.

٣٧ - وخلال تلك المناقشات، سلطت الحكومة الضوء على التقدم الذي سُجل على مدى السنوات العشر الماضية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الهزيمة العسكرية لحركة ٢٣ آذار/مارس؛ وانخفاض التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأخرى؛ وزيادة قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية وكذلك الانخفاض في عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفرادها. وأشارت الحكومة إلى حدوث نقصان في عدد العناصر المسلحة المنتسبة إلى تحالف القوى الديمقراطية، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإن كانت قد اعترفت بأن تلك الجماعات ظلت تمثل تهديدا للمدنيين في بعض المناطق. وسلمت الحكومة بأن الوضع الأمني إما ساء أو ظل ثابتا في ٢١ إقليما من الأقاليم التي جرى تقييمها وعددها ٢٨. وأبرزت أن العمليات التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق الجمهورية لتحييد الجماعات المسلحة كانت موضع ترحيب من السكان المحليين، بينما ظل الافتقار إلى موارد يعوق إعادة سلطة الدولة بفعالية، وبخاصة فيما يتعلق بالشرطة والعدل والمؤسسات الإصلاحية. وفيما يتعلق بنظرة السكان المحليين إلى بعثة الأمم المتحدة، خلصت الحكومة إلى أن هذه النظرة إيجابية في كيفو الشمالية وكاتانغا، ومتفاوتة في المقاطعة الشرقية، وسلبية في كيفو الجنوبية.

٣٨ - وأوصت الحكومة، كخاتمة للتقييمات المشتركة، بخفض إضافي في عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة قدره ١ ٨٦٥ فردا ترى أنهم ليسوا موجودين في مناطق النزاع، أو لا يشتركون مشاركة مباشرة في العمليات الهجومية. واقترحت خفض أفراد وحدات معينة في مقاطعة كاتانغا السابقة؛ وكيفو الجنوبية، والمقاطعة الشرقية السابقة، (بما في ذلك في إيتوري)، وفي كينشاسا، مع أن الحالة في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تُستعرض بوصفها جزءا من التقييمات المشتركة. وذكرت الحكومة أيضا أن نشر لواء التدخل التابع لقوة بعثة الأمم المتحدة ما زال مفيدا وينبغي استمراره.

٣٩ - وشددت البعثة، تماشيا مع البارامترات المبينة في القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) التي توجه أي خفض تدريجي إضافي في عدد جنود بعثة الأمم المتحدة، على ضرورة إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع يكون من شأنه أن يتيح التوصية بإجراء مزيد من التخفيضات. وشددت البعثة أيضا على ضرورة التوصل إلى فهم مشترك للتهديدات الرئيسية من الجماعات

المسلحة وللعنف الذي يرتكب ضد المدنيين، وكذلك القدرات الوطنية على التصدي لتلك التهديدات، لكي يستند إليه تحديد الأهداف المعينة التي يؤدي تحقيقها إلى انسحاب تدريجي ومطرد لبعثة الأمم المتحدة. واقترحت البعثة، لتحقيق هذه الغاية، وضع خطة حملة مشتركة للتصدي للجماعات المسلحة على نحو مستدام، ينبغي أن تشمل تدابير غير عسكرية ترمي إلى إعادة سلطة الدولة ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مع اتخاذ تدابير لإحداث تحول في قوتها وزيادة فعاليتها. وأكدت البعثة أيضا ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار المخاطر السياسية لانعدام الاستقرار عند وضع خريطة الطريق، التي ينبغي أن تبين أيضا استراتيجية خروج لواء التدخل التابع للقوة.

٤٠ - وقد نوقشت المجموعتان المنفصلتان من التوصيات بعد ذلك خلال جلسات عامة عقدت في كينشاسا في ١١ و ٢١ آب/أغسطس وترأسها وزير الخارجية. وكررت الحكومة طلبها إجراء خفض إضافي فوري في قوة بعثة الأمم المتحدة، معربة عن خيبة أملها لعدم إحراز تقدم في الحوار الاستراتيجي ولتعنت البعثة في ذلك الصدد، مع إبداء عدم موافقتها على شروط تخفيضات جنود القوة المبينة في القرار ٢٢١١ (٢٠١٥). وأعربت الحكومة أيضا عن رأيها الذي مفاده أن استئناف التعاون الأمني بين بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سيتوقف على إحراز تقدم ملموس في الحوار الاستراتيجي. وكررت البعثة الإعراب عن اقتراحها أن تجري مناقشة منظمة، تفضي إلى وضع استراتيجية مشتركة لخروج البعثة وخريطة طريق وفقا للبارامترات التي حددها مجلس الأمن.

٤١ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، في اجتماع مع السلك الدبلوماسي، أكد وزير الخارجية من جديد ضرورة حدوث تخفيض مطرد ولكنه كبير في عدد جنود البعثة نتيجة لتحسن الوضع الأمني على أرض الواقع ومن أجل تفادي أن تصبح البعثة ''قوة احتلال''. وأعرب الوزير تشيباندا عن إحساسه بالإحباط لتعنت البعثة بشأن مسألة خفض عدد جنود البعثة وبشأن تباعد الآراء في ذلك الصدد. واستمر التفاعل مع الحكومة على جميع المستويات لالتماس آرائها بشأن سبيل المضي قُدما؛ وتواصلت أيضا المناقشات بين القيادات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة.

٤٢ - وعلى الرغم من توقف المحادثات الرسمية في إطار الحوار الاستراتيجي، ما زالت عملية القيام بصورة مشتركة بوضع استراتيجية لخروج بعثة الأمم المتحدة على النحو الصادر به تكليف من مجلس الأمن هدفا هاما مشتركا للحكومة وللأمم المتحدة على السواء. وبالنظر إلى التحديات السياسية والأمنية المتعددة الباقية والتي قد تتطور في الأشهر المقبلة، من اللازم إجراء مزيد من المناقشات لوضع رؤية مشتركة بشأن الكيفية التي ستصبح بها بعثة

الأمم المتحدة في نهاية المطاف قادرة على ترك جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون أن يحدث ارتداد في المكاسب التي تحققت. وسيلزم أيضا إجراء مناقشات استراتيجية متواصلة مع الحكومة لوضع توصيات بشأن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة وانسحابها التدريجي، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها على النحو المطلوب في الفقرة ٤٣ من القرار ٢٢١١ (٢٠١٥).

باء - العمليات الوطنية والمساعي الحميدة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٣ - تماشيا مع ولاية بذل المساعي الحميدة المسندة إلى ممثلي الخاص، عقدت بعثة الأمم المتحدة اجتماعات مع ممثلي الحكومة والمؤسسات ذات الصلة فضلا عن طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة السياسيين وممثلي المجتمع المدني في سياق تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون والانتخابات؛ وتحييد الجماعات المسلحة، وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الانتخابات

٤٤ - قامت بعثة الأمم المتحدة بتكثيف الاتصالات مع طائفة متنوعة من العناصر الفاعلة السياسية التي تمثل مختلف الأطياف السياسية والمجتمع المدني في سياق العملية الانتخابية. وواصلت البعثة مساعدتها للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بتقديم مساعدة تقنية محدودة، انتظارا لتقديم مساعدة تقنية معززة من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومن شركاء دوليين. ووافقت لجنة الشراكة ولجنة الموافقة المحلية على ''مشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو''، المقرر تمويله بمبلغ قدره ١٢٣,٣ مليون دولار، وجرى التوقيع على المشروع في ٢٧ تموز/يوليه؛ غير أن تمويل المشروع ما زال ناقصا إلى حد كبير.

إصلاح قطاع الأمن

٤٥ - واصلت البعثة بذل جهود لكفالة زيادة الاتساق في المساعدة والمشورة المقدمة لإصلاح قطاع الأمن من الشركاء الدوليين إلى الحكومة عن طريق آليات التنسيق القائمة. وتولت البعثة أيضا مهمة التنسيق بين الشركاء الدوليين الضالعين في إصلاح الشرطة.

٤٦ - وساهمت البعثة في وضع خطة التدريب الاستراتيجي للشرطة الوطنية الكونغولية، مع تقديمها تدريبا أساسيا معجلا لـ ٥١٣ ضابطا، من بينهم ٢٩ امرأة، في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وتنجانيقا، وإيتوري. وإضافة إلى ذلك، تلقى ٤٥٠ ضابطا، من

بينهم ١٤ امرأة، تدريبا لتجديد المعلومات بشأن حفظ النظام العام وحقوق الإنسان في بيني، وبوكافو، وبونيا، وغوما، وكيسانغاني.

٤٧ - وواصلت البعثة، من خلال خلاياها لدعم المقاضاة، تقديم الدعم لسلطات القضاء العسكري الكونغولية في مقاطعة كيفو الشمالية في التحقيق في الجرائم التي يُدّعي أن تحالف القوى الديمقراطية قد ارتكبها خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال إجراء مقابلات مع أكثر من ١٥٠ ١ ضحية. وقدم دعم تقني لسلطات القضاء العسكري ومقاطعي كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ومقاطعة الشرقية السابقة، ومقاطعة كاتانغا فيما يتعلق بعمليات التحقيق والمقاضاة في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة التي يدعى أن جماعات مسلحة أخرى والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية قد ارتكبتها.

٤٨ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب الحكومة، تنفيذ برنامج دعم العدالة المشترك، بما في ذلك من خلال إعداد واعتماد مقاييس مرجعية جديدة للرقابة في ١٥ آب/أغسطس من أجل تحسين كفاءة مؤسسات العدل والمؤسسات الإصلاحية ومساءلتها.

٤٩ - وواصلت البعثة أيضا دعم إعادة إنشاء السجون في المناطق التي تم تطهيرها من الجماعات المسلحة. وساعدت، إضافة إلى ذلك، في تحسين أوضاع السجون وتعزيز أمن السجون في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكذلك في المقاطعة الشرقية السابقة ومقاطعة كاتانغا. وأُلحق أفراد من البعثة بـ ١٤ سجنا في تلك المقاطعات لكي يقدموا المشورة لموظفي السجون الوطنيين مع قيامهم بزيارات لسجون أخرى بصفة منتظمة لأغراض الرصد. ودعمت البعثة إصلاح السجون في أقاليم كاليهي ومامباسا وماسيسي وميتوابا ووااليكالي.

توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

٥٠ - في ٢٢ آب/أغسطس، أجرى وفد مكون من ممثلي خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمنظمات الوطنية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة استعراضا ميدانيا مشتركا لمشروع تحقيق الاستقرار المدعوم من خلال صندوق بناء السلام في إقليم مامباسا، بمقاطعة إيتوري. ويسعى المشروع إلى تشجيع الحوار بين القبائل والسلطات الحكومية، ودعم إعادة سلطة الدولة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

جيم – حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٥١ – ظلت حماية المدنيين مجال تركيز رئيسيا لبعثة الأمم المتحدة. وأبقت البعثة على وجودها العسكري الكبير في مقاطعة إيتوري، حيث يتعرض المدنيون للتهديد من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على الرغم من استمرار العمليات العسكرية المشتركة ضد تلك الجماعة. وقد قامت البعثة ببعثات بصفة منتظمة لتقييم الوضع في المناطق التي تثير القلق. واستخدمت في الوقت نفسه الأدوات والآليات القائمة لحماية المدنيين، ومن بينها شبكات إنذار المجتمعات المحلية، من أجل تحديد التهديدات للمدنيين في الوقت المناسب وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ووضعت فرقة عمل إيتوري للحماية أيضا خطة طوارئ للتخفيف من التهديدات، وخريطة متكاملة للبؤر، وخطة استراتيجية للوقاية والحماية من أجل المناطق المخصصة للعمليات على طول المحور الذي يربط بين بوركيرينغي وأفيبا وغيتي.

٥٢ – وفي إقليم بيني، بمقاطعة كيفو الشمالية، جرى استكمال خطة حماية المدنيين بأحدث المعلومات في سياق العمليات التي قادتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف القوى الديمقراطية. والهدف من ذلك هو تحسين الجمع ما بين الإجراءات العسكرية والمبادرات غير العسكرية وأدوات الحماية المجتمعية من قبل شبكات إنذار المجتمعات المحلية، وأيضا تعزيز التفاعل مع السكان المحليين من خلال أنشطة التواصل والتوعية والحوار.

٥٣ – وفي مقاطعة تنجانيقا، واصلت البعثة ووكالات الأمم المتحدة العمل مع السلطات المحلية وغيرها من العناصر الفاعلة لنزع فتيل النزاع بين قبيلتي توا ولوبا. وعززت البعثة انتشارها في نيونزو. وتضمَّن هذا نشر قوة لدعم تسيير دوريات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووجودها، ومبادرات لتسوية النزاعات على نطاق صغير، ودعم أنشطة الوكالات الإنسانية، وإجراء تحقيقات بشأن حقوق الإنسان، والدعوة إلى استجابة معززة من قِبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت شرطة البعثة في مانونو بتوعية الشرطة الوطنية الكونغولية في مناطق محلية متعددة بشأن مفهوم الخفارة المجتمعية، وذلك في إطار تسوية التراع بين قبيلتي توا ولوبا.

٥٤ – وقامت جهات التنسيق المجتمعية ببث ٢٠٠ إنذار تحذيري مبكر في المتوسط شهريا، من خلال شبكات إنذار المجتمعات المحلية التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة. واستجابت السلطات الكونغولية لـ ٤٧,٥ في المائة (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية ٤٠,٧ في المائة، والسلطات المدنية المحلية ٦,٨ في المائة) من الإنذارات، واستجابت البعثة لـ ١٢,٥ في المائة من الإنذارات. وفي حالة ٢٧,٨ في المائة تقريبا من الإنذارات، وقعت الحوادث ذات الصلة في الأغلب في مناطق نائية يتعذر الوصول

إليها. وكان من بين العقبات الأخرى التي حالت دون الاستجابة للإنذارات الضآلة النسبية لقوات الجيش والشرطة المنتشرة في المناطق المجاورة، بدون لوجستيات في كثير من الأحيان، أو انسحاب المهاجمين قبل أن يتسنى تنظيم استجابة لهم. وواصل أكثر من ١٠٠ لجنة حماية مجتمعية إدارة خطط الحماية المحلية في المناطق المنكوبة بالنزاع بهدف تحسين الاستجابات الوقائية من قِبل السلطات الكونغولية، ووكالات الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة.

دال – إحداث تحول في القوة

٥٥ – تقوم بعثة الأمم المتحدة بوضع اللمسات الأخيرة على خطة إحداث تحول في قوهّا لجعلها قوة أقوى وأخف حركة وأقدر على التنقل، ومواءمة القدرة العسكرية حسب المتطلبات العملياتية على أرض الواقع. وستشمل عملية التحول قدرات جديدة لمساعدة البعثة على تنفيذ ولايتها على نحو أكثر فعالية، بما يشمل عوامل تمكين وكتائب يمكن نشرها على وجه السرعة.

هاء – سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في سياق عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٦ – لم تحدث أي زيادة ملحوظة في التهديدات التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة في البلد نتيجة لعملياتهم ضد الجماعات المسلحة. وفي أعقاب عملية إعادة تقييم للمخاطر الأمنية في منطقة بيني بكيفو الشمالية وتنفيذ تدابير أمنية إضافية، أعيد إلى بيني في ٢٥ حزيران/يونيه الموظفون غير الأساسيين الذين كانوا قد نقلوا منها سابقا. وتماشيا مع الإجراءات المعتادة، جرى استعراض تقييمات التهديدات والمخاطر الأمنية في الجزء الشرقي من البلد على أساس شهري لكي تعكس تلك التقييمات أي تغييرات ولتعديل التدابير الأمنية وفقا لذلك.

واو – رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة

٥٧ – واصلت البعثة بذل جهود لرصد حظر توريد الأسلحة بطرق منها دعم فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وأُطلع فريق الخبراء على المعلومات ذات الصلة عن تدفقات الأفراد العسكريين والأسلحة والأعتدة ذات الصلة عبر الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

زاي – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٨ – عرقل نقص التمويل من الحكومة إحراز تقدم في تنفيذ المرحلة الثالثة من الخطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وواصلت وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنشطة إعادة إدماج في كامينا، مقاطعة لومامي، وفي كيتونا، بمقاطعة وسط الكونغو، وقامت، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، بتسريح ٥ ٣٨٥ من المقاتلين ومعاليهم منذ ٢٥ حزيران/يونيه. وإضافة إلى ذلك، أغلقت الحكومة الكونغولية أخيرا، بدعم من البعثة، المخيم الموجود في كوتاكولي، بمقاطعة أوبانغي الشمالية، في ٢٦ حزيران/يونيه. وبإغلاق ذلك المخيم، نقلت الحكومة، بدعم لوجستي من البعثة، ١ ٤١١ من المقاتلين السابقين ومعاليهم إلى مخيم كامينا. وبذلك أصبح مجموع عدد المقاتلين السابقين في كامينا ٢ ٦٤٨ يصحبهم ٤٠٨ من المعالين، في حين يوجد في كيتونا ٢ ٢١٦ مقاتلا سابقا و ١٩ معالا.

٥٩ – وتحملت البعثة، من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، التكاليف الكاملة للدعم اللوجستي، بما في ذلك الغذاء ومجموعات إعادة الإدماج، لما يصل إلى ٥ ٣٨٥ من المقاتلين السابقين ومعاليهم يقيمون الآن في مخيمات في كامينا وكيتونا. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أبلغت البعثة الحكومة أنها ستضطر إلى وقف تغطية هذه التكاليف بحلول منتصف أيلول/سبتمبر وأنه سيكون على الحكومة أن تتولى هذه المسؤولية على النحو المتوخى في المرحلة الثالثة من الخطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولاحقا، في ٢٠ آب/أغسطس، أبلغت الحكومة البعثة أنها تتعهد تعهدا ثانيا بتقديم مبلغ قدره ١,٥ مليون دولار للخطة سيمثل، في حالة تقديم المبلغ فعلا، ٣٠ في المائة من المبلغ الكلي الذي كانت قد وعدت به أصلا وهو ١٠ ملايين دولار.

٦٠ – وواصلت البعثة دعم الجهود الرامية إلى تشجيع نزع سلاح المقاتلين الأجانب والكونغوليين. ومن ٢٥ حزيران/يونيه إلى ١٤ آب/أغسطس، انضم طوعا ٣٨٥ عضوا سابقا من أعضاء الجماعات المسلحة الكونغولية (٢٣٢ مقاتلا سابقا بالغا، و ١٣٩ طفلا، و ١٤ معالا) و ٧٢ من أعضاء جماعات مسلحة أجنبية (٢٥ مقاتلا سابقا بالغا، و ٦ أطفال، و ٤١ معالا) إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. وفيما يتعلق بتوقف عملية نزع السلاح الطوعية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، حتى ١٤ آب/أغسطس كان لا يزال هناك ٣٠٨ من مقاتلي تلك القوات و ١ ٠٢٨ من المعالين في مخيمات التجميع في كانيا بايونغا، (بمقاطعة كيفو

الشمالية)، وكيسانغاني (بمقاطعة تشوبو)، وفي والونغو (بمقاطعة كيفو الجنوبية). ورغم التزام الحكومة بدعم إدارة مخيم كيسانغاني، توقف الدعم المقدم منها في تموز/يوليه بسبب نقص الأموال. ومع أن البعثة واصلت تقديم الدعم في حالات الطوارئ، بما في ذلك الغذاء والدواء، قد لا تكون البعثة قادرة على مواصلة هذا الدعم بعد نهاية أيلول/سبتمبر.

حاء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦١ - اضطلعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشطة لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء منطقة عمليات قوة البعثة. ودمرت الدائرة ٣٩ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري.

طاء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب

٦٢ - لوحظت زيادة في حالات الاعتقال التعسفي لنشطاء المجتمع المدني وممثلي وسائط الإعلام والتحرش بهم المبلغ عنها، لا سيما في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانتهاكات للحق في حرية التعبير والحق في التجمع والحق في تكوين الجمعيات.

٦٣ - وقد أفادت تقارير بأن عناصر الوكالة الوطنية للاستخبارات اعتقلت ثلاثة مدنيين يعملون لحساب الصحيفة الوطنية CNews في ١٣ تموز/يوليه في كينشاسا. وأفيد أيضا بأن تلك العناصر تحرشت بأربعة أفراد يعملون لحساب محطة التليفزيون والإذاعة المستقلة Radiodiffusion et television debout Kasai (RTDK) في مبوجي مايي (بمقاطعة كاساي الشرقية) في ١٢ آب/أغسطس، كانوا ضالعين في تقديم تقارير إعلامية عن أنشطة المعارضة السياسية أو عن الفساد المزعوم الذي كان مسؤولون كبار متورطين فيه.

٦٤ - ومنذ بداية عام ٢٠١٥، وُثق ارتكاب أكثر من ١٢٣ انتهاكا لحقوق الإنسان في سياق العملية الانتخابية. وهذه الانتهاكات سُجل معظمها في مقاطعات كيفو الشمالية وكينشاسا وكيفو الجنوبية ومقاطعة كاساي الشرقية السابقة. وهذه الانتهاكات ارتكبتها في المقام الأول الشرطة الوطنية الكونغولية والوكالة الوطنية للاستخبارات، بينما كان معظم الضحايا مرتبطين بالأحزاب السياسية، وممثلي وسائط الإعلام، ونشطاء المجتمع المدني. وسُجل إحراز تقدم بطيء في الإجراءات القضائية في حالات عدة مدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين المحتجزين في السجن الرئيسي في كينشاسا، الذين كانوا قد اعتقلوا لضلوعهم في أنشطة سياسية.

٦٥ - وواصلت الجماعات المسلحة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع مناطق الجزء الشرقي من البلد أثناء الفترة المستعرضة في هذا التقرير. ومن تموز/يوليه إلى آب/أغسطس كان مرتكبو تلك الانتهاكات المزعومون الرئيسيون هم قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٨٢ انتهاكا)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٧١ انتهاكا)، وجيش الرب للمقاومة (٦٨ انتهاكا). وكانت أكثر الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الجماعات شيوعا تتعلق بالحق في السلامة البدنية، من قبيل الضرب، وسوء المعاملة، والاغتصاب. وكان جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولين أيضا عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، حدث معظمها في مناطق العمليات الجارية. وقد ارتكبت هذه الانتهاكات في كثير من الأحيان بخصوص انتماء الضحايا المتصور إلى جماعات مسلحة. وارتكبت ميليشيا إثنية أيضا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها عمليات قتل وخطف واغتصاب، في سياق النزاع بين قبيلتي لوبا وبيغمي في مقاطعة تنجانيقا أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير.

٦٦ - وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة رصد حالة حقوق الإنسان وتحليلها والإبلاغ عنها. واستعرضت البعثة أيضا تنفيذها لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة لحقوق الإنسان وقامت بتحديث إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بها بالتشاور مع السلطات ذات الصلة.

ياء - العنف الجنسي

٦٧ - وثقت بعثة الأمم المتحدة ١١٤ واقعة عنف جنسي مرتبطة بالنزاع، شملت ١٩ فتاة. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٨٣ في المائة من هذه الحوادث. واستمرت هجمات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على قرى في إقليم إيتوري، (بمقاطعة إيتوري)، وأدت دوما تقريبا إلى حوادث عنف جنسي مرتبطة بالنزاع، من بينها عمليات اغتصاب جماعي. و ١١ على الأقل من ضحايا حوادث العنف الجنسي الموثقة خلال شهر تموز/يوليه البالغ عددهم ١٣ اغتصبتهم عناصر من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري اغتصابا جماعيا. وكان خمسة من هؤلاء الضحايا أطفالا.

٦٨ - ويُدعى أيضا أن جنودا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا ضالعين في ١٢ حادثة عنف جنسي مرتبطة بالنزاع، شملت ثلاثة من القصّر. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أدين ستة من جنود تلك القوات وثلاثة من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية بارتكاب جرائم عنف جنسي وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح من ثلاث سنوات إلى ٢٠ سنة.

٦٩ - وواصلت البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم والمشورة التقنيين بخصوص تنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك تنفيذ خطط العمل الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين تنسيق الاستجابات.

كاف - حماية الطفل

٧٠ - ما زال استمرار تجنيد الأطفال من قِبل الجماعات المسلحة، وشن الهجمات على المدارس، وتشريد الأطفال، أساسا في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، مدعاة للقلق. وحتى ١٠ آب/أغسطس يسرت بعثة الأمم المتحدة انفصال ٢٧٧ طفلا (٢٥٣ صبيا و ٢٤ صبية)، عن جماعات مسلحة أجنبية وكونغولية. وقد انفصل أكثر من ثلث المجموع عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٨٤)، تليها جماعة مايي - مايي رايا موتومبوكي (٦٨)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٤١).

٧١ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، اجتمعت البعثة مع مكتب رئيس الوزراء لإطلاعه على قائمة الأشخاص الرئيسيين الذين يُفترض أنهم يجندون الأطفال، ومعظمهم ينتمون إلى جماعات مسلحة. ونتيجة لذلك، أبلغت الحكومة البعثة على الفور بأنها ستبدأ عمليات الملاحقة القضائية ضد جميع الجناة المدرجين على القائمة.

رابعا - الملاحظات

٧٢ - إني أشعر بالقلق بشأن التوترات السياسية السائدة في سياق العملية الانتخابية وكذلك ما يرتبط بها من حوادث وانتهاكات لحقوق الإنسان. وأرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس كابيلا للتواصل مع أصحاب المصلحة بمختلف أطيافهم السياسية وللشروع في حوار وطني بهدف بناء توافق في الآراء حول العملية الانتخابية الجارية. ويشجعني أن الفرصة أتيحت لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بمختلف أطيافهم السياسية للتعبير عن آرائهم وأحث الحكومة على أخذ جميع الآراء بعين الاعتبار أثناء المضي قُدما. وأدعو جميع الأطراف والمؤسسات إلى العمل سويا لحل خلافاتها بطريقة سلمية والتوصل إلى توافق دائم في الآراء بشأن الانتخابات يعبّر حقا عن إرادة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للدستور.

٧٣ - وسيتطلب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية التزاما حقيقيا بإجراء الانتخابات في إطار حدود الدستور ومعالجة المسائل المعلقة التي يمكن أن تقوض الثقة العامة في العملية ومصداقيتها. وهو يتطلب أيضا وجود حيز سياسي يتيح مشاركة المعارضة

والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال احترام حريتي التجمع والتعبير. وينبغي أيضا امتناع كل قطاعات المجتمع عن أي عمل من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم التوترات في سياق الانتخابات. وثمة حاجة، بعد قرار المحكمة الدستورية، إلى جدول زمني انتخابي واقعي جديد وإلى قرار بشأن تسجيل الناخبين الذين أصبحوا مؤهلين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات منذ عام ٢٠١١. ومطلوب أيضا وجود التزام من جانب الحكومة بتأمين التمويل والدعم الكافيين لكفالة القيام بالأعمال التحضيرية في الوقت المناسب. وقد أضافت سرعة تحديد التقسيمات الإدارية للمقاطعات تعقيدا إضافيا للعملية. وإني أحث الحكومة على توفير ما يلزم من تمويل ودعم لإقامة وإدارة المقاطعات الجديدة وفقا للدستور. وتقف الأمم المتحدة ويقف المجتمع الدولي بمعناه الأوسع على أهبة الاستعداد لدعم جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين في سعيهم إلى بناء توافق في الآراء حول عملية انتخابية تحترم الدستور وحقوق الإنسان والحقوق والحريات السياسية الأساسية.

٧٤ - وما زال القلق يساورني بشأن استمرار العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تواصل الجماعات المسلحة مهاجمة المدنيين دون عقاب. وأدين بشدة الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة، لا سيما في منطقة بيني. وما زال التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة حقيقيا ومميتا للرجال والنساء والأطفال في مناطق كبيرة بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن اللازم القيام بالمزيد للحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والعنف ضد المدنيين بحيث يصل ذلك التهديد إلى مستوى يمكن أن تتعامل معه مؤسسات العدل والأمن الكونغولية بفعالية. وهذا لن يتطلب عمليات عسكرية أكثر فعالية فحسب بل سيتطلب أيضا مبادرات مستدامة لمعالجة الأسباب الأساسية للعنف، من خلال عمليات إصلاح وطنية ووجود فعال للدولة في شرق الجمهورية. وإني أثني على الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية في القيام بعمليات عسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وبعض جماعات مايي - مايي. وأشجع الحكومة على التكاتف مع بعثة الأمم المتحدة من أجل زيادة الفعالية في الجهد العام المبذول لتحييد هذه الجماعات المسلحة والحد من حدوث خسائر أخرى في الأرواح بين المدنيين. وأحث أيضا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تعيد، من خلال العمليات العسكرية وكذلك من خلال مبادرات غير عسكرية، سلطة الدولة وأن توجد حلولا دائمة للمقاتلين السابقين.

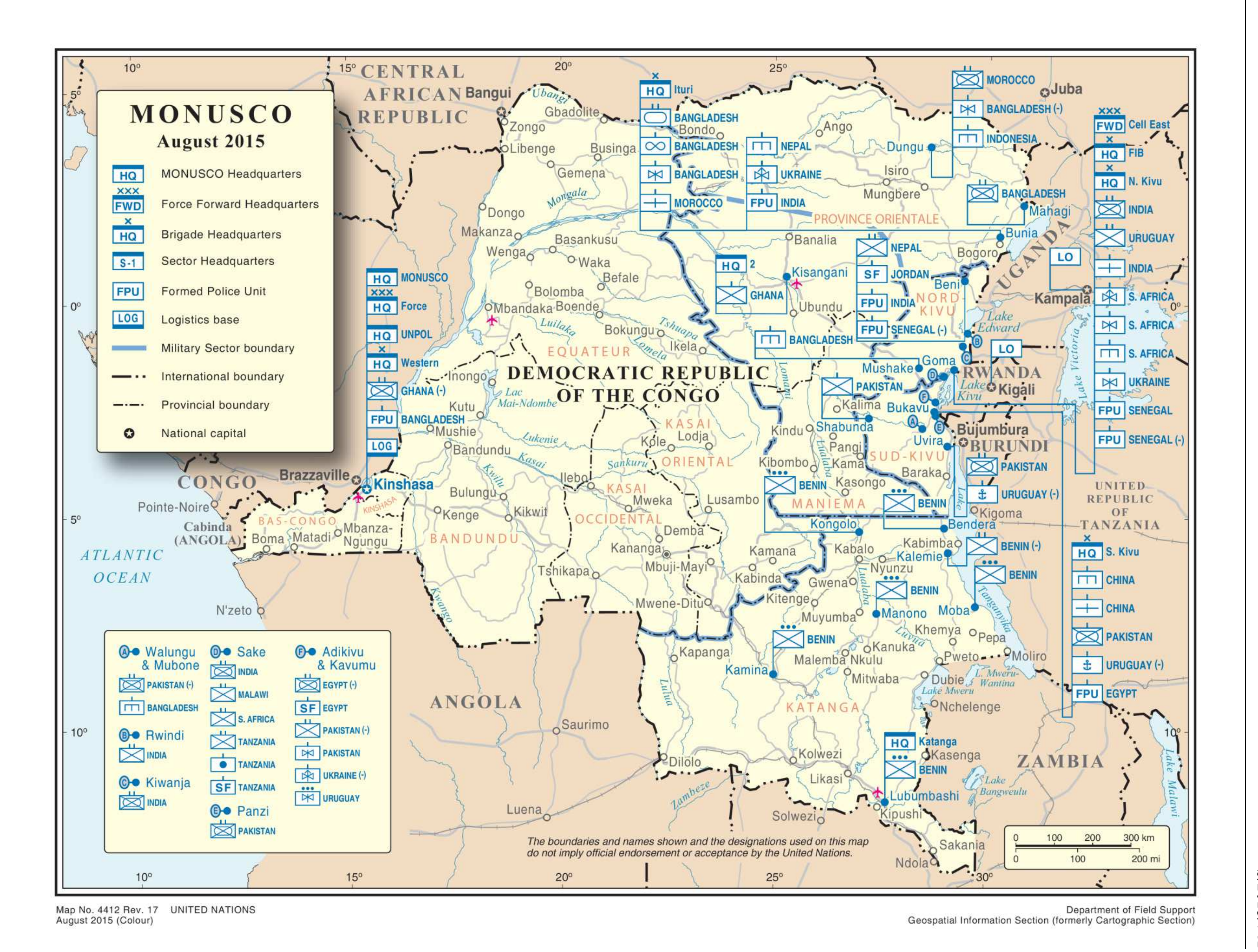
٧٥ - وينطوي عدم إحراز تقدم في تنفيذ إعلاني نيروبي المؤرخين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على مخاطر لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. فقد انقضى أكثر من ١٨ شهرا على توقيع الاتفاق الذي أنهى رسميا تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس. ومع ذلك، ما زالت العودة المتوخاة لأعضاء تلك الحركة السابقين من رواندا وأوغندا متوقفة، مما يؤدي إلى تفاقم الريبة في صفوف بعض العناصر الفاعلة الإقليمية. وإني أثني على الريادة المستمرة في هذه المسألة من جانب المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعلى التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بالتعاون والمضي قُدما بالعملية. وأشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على ترجمة التزاماتهم إلى عمل وإيجاد حلول سياسية دائمة للعقبات التي تحول دون عودة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين وإعادة إدماجهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فحدوث مزيد من التأخيرات في تنفيذ إعلاني نيروبي ينطوي على خطر أن يؤدي إلى ظهور تلك الجماعة مرة أخرى.

٧٦ - ومنع المقاتلين السابقين من حمل السلاح مرة أخرى هو عامل هام في تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإني أشجع الحكومة على البناء على برنامجها الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي كان خطوة هامة، وعلى التدليل على التزامها بتوفير التمويل اللازم لدعم البرنامج وعملية نزع السلاح الطوعية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التشديد على أهمية وجود برنامج مخطط وممول ومنفذ على نحو جيد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما يشمل تقديم الدعم المستدام لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وأسرهم. فهذا أمر أساسي لتوطيد سلطة الدولة في الجزء الشرقي من البلد وللجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية. وهذه تمثل التزامات هامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الالتزامات الوطنية المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون. وأحث الحكومة على أن تصرف على وجه السرعة الأموال اللازمة وتتخذ خطوات لبدء عملية إعادة الإدماج المستدامة لهذه الميليشيات العسكرية وأسرها، وهي عملية أطول أجلا وينبغي أن تواكبها جهود لدعم المجتمعات المحلية الأكثر تضررا بالنزاع المسلح ولإعادة بنائها.

٧٧ - وأود أن أشكر الحكومة لما تبذله من جهود للتفاعل البنّاء مع بعثة الأمم المتحدة بشأن دواعي القلق في سياق الحوار الاستراتيجي. وأحيط علما بموقف الحكومة وهو أن البعثة ينبغي أن تجري تخفيضا إضافيا لعدد جنودها قبل نهاية عام ٢٠١٥. وانسحاب البعثة بشكل تدريجي ومطرد على نحو يحافظ على المكاسب التي تحققت هو هدف مشترك يجب أن نواصل السعي إلى تحقيقه. وسيتطلب ذلك مزيدا من المناقشات المنظمة بين الحكومة والأمم

المتحدة والمجتمع الدولي بمعناه الأوسع. وإني أشجع الحكومة على مواصلة المناقشات مع الأمم المتحدة بروح من الثقة المتبادلة والطمأنينة. وأحثها على توضيح رؤيتها للسنوات المقبلة، بما يشمل الكيفية التي ستتمكن بها البعثة في نهاية المطاف من ترك جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون أن تحدث ردة في المكاسب التي تحققت. ويتيح الحوار فرصة لإعادة تحديد الشراكة بين الحكومة والأمم المتحدة وتعزيزها. ووجود شراكة وتعاون قويين بين الطرفين، بما في ذلك فيما يتعلق بالعمليات العسكرية، هو أمر من شأنه أن ييسر كثيرا نقل المسؤوليات من البعثة إلى الحكومة وخروج البعثة في نهاية المطاف من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن وجود خريطة طريق واقعية ومتفق عليها بصورة مشتركة أن يسهم في إعادة طمأنة الشركاء الدوليين والشعب الكونغولي إلى أن البلد يمضي على طريق لا رجعة فيه صوب الاستقرار والتنمية.

٧٨ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لمارتن كوبلر، ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وأود أيضا أن أشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لمشاركتها النشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل السلام.


MONUSCO
August 2015
HQ MONUSCO Headquarters
FWD Force Forward Headquarters
HQ Brigade Headquarters
S-1 Sector Headquarters
FPU Formed Police Unit
LOG Logistics base
Military Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
CONGO
ANGOLA
ZAMBIA
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
ATLANTIC OCEAN
EQUATEUR
PROVINCE ORIENTALE
NORD KIVU
SUD-KIVU
MANIEMA
KASAI ORIENTAL
KASAI OCCIDENTAL
BANDUNDU
BAS-CONGO
KATANGA
MONUSCO HQ, Force HQ, UNPOL HQ, Western HQ, GHANA (-), BANGLADESH FPU, LOG — Kinshasa
Ituri HQ: BANGLADESH, BANGLADESH, BANGLADESH, MOROCCO, NEPAL, UKRAINE, INDIA FPU
HQ 2: GHANA
NEPAL, SF JORDAN, INDIA FPU, SENEGAL (-) FPU, BANGLADESH
MOROCCO, BANGLADESH (-), INDONESIA, BANGLADESH
Cell East FWD, FIB HQ, N. Kivu HQ, INDIA, URUGUAY, INDIA, S. AFRICA, S. AFRICA, S. AFRICA, UKRAINE, SENEGAL FPU, SENEGAL (-) FPU
LO
PAKISTAN, PAKISTAN, URUGUAY (-), BENIN (-), BENIN, BENIN, BENIN, BENIN, BENIN
S. Kivu HQ: CHINA, CHINA, PAKISTAN, URUGUAY (-), EGYPT FPU
Katanga HQ: BENIN
A Walungu & Mubone: PAKISTAN (-), BANGLADESH
B Rwindi: INDIA
C Kiwanja: INDIA
D Sake: INDIA, MALAWI, S. AFRICA, TANZANIA, TANZANIA, SF TANZANIA
E Panzi: PAKISTAN
F Adikivu & Kavumu: EGYPT (-), SF EGYPT, PAKISTAN (-), PAKISTAN, UKRAINE (-), URUGUAY
Kinshasa
Brazzaville
Bangui
Juba
Kampala
Kigali
Bujumbura
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
Map No. 4412 Rev. 17 UNITED NATIONS
August 2015 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)